

تعامل حزب مصر القوية مع 30 يونيو وما بعده

مقدمة

هذه الورقة تكمل للورقة السابقة (حول حملة تمرد و30 يونيو) وما صاحبها من صيغة تنفيذية. الورقة الأولى توسعت في عرض المنطق السياسي حول مسائل كالشرعية والمشروعية وما يمكننا من الحكم بأريحية على بالحقانية السياسية للخيارات المطروحة (إصلاحية بالدعوة لانتخابات مبكرة ضمن النسق الدستوري، أو حتى راديكالية بطلب إسقاطه) في التعامل مع النظام بشرط سلميتها، وتناولت كذلك المنطق الاستراتيجي فيما يظهر في سيناريوهات ممكن حدوثها في 30 يونيو وما بعده، واعتماد هذه السيناريوهات على عنصرين أساسيين: مدى القبول الشعبي، وحدود العنف التبادلي، ثم ختمت الورقة السابقة بتزجيج مظلة سياسية مسار استراتيجي وتنفيذي بعينه للتعامل مع الأحداث لما سمته الأخيرة ب (التيار الوسطي الثوري).

وبالرغم من أن الورقة الأولى كانت كافية الحقيقة لصناعة موقف سياسي واستراتيجي ناضج والبناء عليه، إلا أنه يظهر أننا أمام أكثر من مشكلة في تعامل حزب مصر القوية – تحديداً - مع الأزمة، وربما إذا استمرت أسباب هذه المشكلة أن يؤدي ذلك ليس فقط لفشل وظيفي في التعامل معها والتأثير سلبا على منتجها السياسي – تبعاً للوزن السياسي للحزب وما يمتلكه من قدرة على التأثير في المشهد علواً وانخفاضاً، وإنما لأضرار حقيقية كذلك لمستقبل الحزب السياسي وبنائه الداخلي.

المشكلة في تعامل حزب مصر القوية مع الأزمة:

أولاً - عدم وضوح الخيار السياسي المُعلن ولا المنطق خلفه: يظهر هذا في عدم تناوله لمشكلة شرعية

النظام والاكتماء بما يظهر منه من فشل وظيفي. وبالرغم من أن خيار الدعوة لانتخابات مبكرة – حتى بسبب اعتراضنا على أداء النظام السيء - يبقى متسقاً مع الشرعية الدستورية مادام لا يفرض بذاته هذا الخيار إلا من منطلق الضغط السياسي على من أعطاه الدستور هذا الحق، إلا أن سبب الفشل الوظيفي لا يكون – سياسياً - مقبولاً للدعوة لهذه الانتخابات المبكرة خصوصاً في مرحلة تحول ديمقراطي يكون (تثبيت) الخيار الديمقراطي والصبر على ما فيه من مشاكل تطبيقية هو من أهم ركائز تلك المرحلة؛ إلا إذا وجدنا أنفسنا أمام مشكلة حقيقية في شرعية النظام السياسية وفي مصادمته لركائز التحول الديمقراطي ذاته والحوكمة الديمقراطية (عقد اجتماعي غير منحاز، وسلوك ديمقراطي فيما يتعلق بعدم تسييس دولا الدولة واحترام التوازن بين السلطات)، لأنه بهذا يجهض التحول ذاته.

كذلك – **الاقتصار على نقطة الانتخابات المبكرة** لا يكفي الحقيقة أبداً لطرح سياسي ناضج ولو إصلاحياً؛ لأن المشكلة الحقيقية ليست في إجراءات الديمقراطية ولكن في ركائزها الوظيفية مما يجعل أي انتخابات مقبلة (دون حسم العقد الاجتماعي والمعادلة الديمقراطية غير المنحازة) عودة ثانية لملاعب الخصم بشروطه دون تعديل حقيقي في أساسيات المشهد.. وما نكسب بعد كل هذا إلا تزهيدا في العرف الديمقراطي (بمعنى أنها مخاطرة ديمقراطية دون عائد إصلاحي حقيقي).

كذلك – هناك حاجة للتمايز أمام الفلول والآخرين من حيث المظلة السياسية ذاتها، وهذا يقتضي طرحا سياسيا مختلفا حتى لو كان الجميع يشتركون في معارضة النظام الحالي ... وهذا يقتضي أبعادا أكثر تحديدا في المطالب السياسية (لاوصاية عسكرية، لاتدخل أجنبي، عدالة انتقالية، عدل اجتماعي). والحقيقة – أن طرح هذه النقاط (ولو بإيجاز) مهم أيضا – فوق مطلب التمايز – لأنه يعطي شرعية مقبلة لأي حراك معارض خصوصا إذا انتقل المشهد السياسي لتحقيق بعض المطالب التي يشترك فيها الجميع (مثلا إسقاط نظام الإخوان ومرحلة انتقالية برعاية العسكر، أو إصلاحات إخوانية تتناول الإجراءات فقط.. وهكذا).

ثانيا) عدم وضوح المنطق الاستراتيجي ومعالجة المشكلات الأكد حدوثها. حتى نكون واضحين، فنحن

أمام طرفي استقطاب، الأول تنظيم شمولي يسعي لأن يختطف الدولة (ناجح في بعض النقاط ومتعثر في أخرى) بشراكة عسكرية ورضا أمريكي ويستدعي أسوأ جوانب خطاب التكفير والتخوين، والآخر شديد الانتهازية وعند قطاعات منه رغبة ثار وتصفية أيديولوجية ضد التيار الإسلامي (بكل تصاويره – حتى مصر القوية) وعنده استعداد للقبول بنفس شروط الوصاية العسكرية والهيمنة الأمريكية (أو ربما أسوأ منها). ومظاهرات 30 يونيو ليس مطلبها فقط الدعوة لانتخابات مبكرة، ولكن هذه الدعوة هي مقدمة لأجندة لإسقاط النظام والعودة ثانية لمرحلة انتقالية بإشراف العسكر، وإن كان بشكل أفضل – من حيث الوصاية العسكرية لا التصفية الأيديولوجية - من المرة السابقة عن طريق الدعوة لمجلس رئاسي مدني.

مشكلة هذا الطرح أمران: أولا – أن هناك صعوبة في تحقيقه وأنه روشنة مختصرة لإذكاء عنف تبادلي شديد (خصوصا مع مشكلة طرف الموالاتة) ولأن هناك رصيذا شعبيا وتحالفا مع السلطة، وثانيا – أنه بفرض تحقيقه فإنه لفساد بنية المعارضة وتوجهها لن يكون بالضرورة تغييرا إيجابيا؛ بل ستتعمق فيه الوصاية العسكرية وسيكون هناك نفس إقصائي – وشمولي حتى – في التعامل مع القطاعات الإسلامية.

وعلى هذا – **فعدم وضوح المنطق الاستراتيجي في خيار الحزب** (ماهي أهدافه في الأزمة وليس فقط مايطلبه سياسيا وكيف يتحرك لتحقيقها، وكيف يتعامل مع السيناريوهات المقبلة، ويُحسن موضوعة خياره استراتيجيا على الأرض، ويتحسب لكل سيناريو) يقود إما لتعزيز حالة فشل المعارضة في بناء ضغط سياسي إيجابي ويزيد من احتمال العنف، أو التورط في إضفاء شرعية على مسار انقلابي ليس بالضرورة أن يكون هذا مفيدا للمشروع الوطني. أما مشروع الحزب ذاته فإنه يبقى خسارة في الحالتين بالطبع – حتى لو احتفظ بتماسكه الداخلي- لأنه سيتحمل جزءا من الخسارة السياسية والأخلاقية في الحالتين، وفي الحالة الثانية سيكون صعب أن يصنع لنفسه شرعية سياسية لخطابه المعارض للنظام الناشئ مابعد الإخوان وسيظهر أنه (لُعب به).

أخيرا – دعوة الحزب **للسلمية** وهو يعلم جيدا شبه استحالة تحقيقها بسبب الجنون الاستقطابي، ودون أن يتخذ حتى إجراءات جادة للمحاولة مع الطرفين، أو حتى في الأخير بمايضمن سلمية حراكه الذاتي.. تجعله عرضة لتهمة حقيقية في تحمل مسؤولية الدماء التي من الممكن هدرها، أو الغفلة والسذاجة السياسية حين يطرح شعارا هو أبعد كثيرا عن التحقق.

ثالثا) عدم وضوح المنطق السياسي والاستراتيجي في المجموعة التي تقود الحزب أو في خيارها النهائي، ومن باب أولى – عدم استغراق جهد ووقت في مناقشة القواعد والأطر الهيكلية للحزب، والتأكد حقيقة من وضوح الرؤية وغلبة القناعة الداخلية بخيار الحزب قاد لمشكلة حقيقية في تماسك البناء الحزبي، فضلا عن اجتذاب الشرائح الشعبية لخطه.

في تقديري الشخصي – أن أغلب من في الحزب رافض للانحياز الحالي. قسم يرفضه – أو سيرفضه – لأنه يراه شديد الإصلاحية والتقارب من الإخوان (بسبب حديث د أبو الفتوح تحديدا وآخرين أنه لامشكلة مع الشرعية)، ولقسم يرفضه لأنه يراه اشتراكا مع طرح انقلابي وشراكة مع الفلول وقاصدي توسيع التدخل العسكري والفلولي والأمريكي (مشكلة لقاء مساعدة وزير الخارجية خطيئة سياسية حقيقية تزيد من المشكلة)، وفي الحالتين يظهر أن خيار الحزب السياسي والسلمي مختلف جذريا عما سيحدث في 30 يونيو دون أن يكون له موضعة ذاتية له تنجيه من تبعات ماسيحدث. أما نظرة الشارع السياسي المتابع للحزب (سلطة وموالة وجماهير) فهي فعلا عاجزة عن إدراك خط منهجي واضح في سلوك الحزب وتراه متناقضا مع أطروحاته السابقة.

في كل الأحوال – أنا أرى أن الحزب سيعاني حقيقة في بنائه الحزبي وتماسكه وكذلك في سمعته السياسية في هذه الأزمة – بغض النظر عن احتمالات تطورها لأي سيناريو سبق ذكره.

مسار الحل:

أولا – الانطلاق من أن هناك مشكلات في خيار الحزب بالطريق التي خرج منها وبها، وربما تتعمق في صعوبة إدارة الأزمة المقبلة والسيناريوهات التي ستخرج من 30 يونيو وما بعدها، وأن هناك أزمة فعلية في التماسك الداخلي للحزب. هذا المعنى لا بد أن يكون واضحا عن د أبو الفتوح، والمجموعة التي معه، لأنها ستعطي محركا وغطاء شرعيا لمحاولة الحل.

ثانيا – لا بد من فتح الحوار المركزي ثانية للتأكد من وضوح المنطق السياسي والاستراتيجي ومتابعة المشكلة الداخلية بالحزب. هذا ليس تجديد لمناقشة خيار المشاركة من عدمه؛ بل لتعميق وتفصيل هذا الخيار، مما فشلت فيه للأسف المحاولة الأولى.

ثالثا – كمنطق سياسي للتعامل مع 30 يونيو: الأهداف السياسية لا بد أن تكون كالتالي وبشكل شامل (الضغط السياسي للدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة بقبول الرئيس أو الدعوة لاستفتاء، تشكيل لجنة توافقية لتعديل الدستور واستفتاء علي منتوجها، حكومة انتقالية من التكنوقراط والشراكة الحزبية لإدارة المرحلة وملفاتها الحرجة، مشروع للعدالة الانتقالية، ومطالب محددة لاستكمال العدل الاجتماعي).

رابعاً - كمنطق استراتيجي للتعامل مع 30 يونيو..

أهداف الحزب هي (تطوير الحالة السياسية لتقترب من البعد الديمقراطي والعدل الاجتماعي والاستقلال دون زيادة الوصاية لفصيل شمولي أو لتدخل عسكري أو خارجي، توسعة البناء الحزبي وإنضاجه، توسعة دائرة الولاء الشعبي، حفظ الدماء المصرية).
سيناريوهات الأزمة - تعتمد على عنصر الزخم الشعبي والعنف (أولاً: دعم شعبي قليل + _ عنف محدود < لاتغيير ملموس في المشهد، ثانياً: دعم شعبي كبير دون عنف واسع < تنازلات سياسية من النظام، ثالثاً: اتساع للعنف والاقتيال البيئي + _ دعم شعبي كبير < تدخل عسكري وضربات للحزب الحاكم سياسية أو أمنية).
الخيار الاستراتيجي المقترح:

الدفع نحو السيناريو الثاني تحت المظلة السياسية المقترحة كمنطق سياسي،
والتحرك جدياً على الأرض للدفع لأجل السلمية أو الانزواء بمسار تنفيذي مستقل إن تعذر هذا بشكل جماعي.
ومن مطالب هذا الخيار 4 نقاط.. إنضاج للحوار الداخلي، تحسين للخطاب السياسي، تشكيل لجنة يرأسها د أبو الفتوح للتواصل السياسي مع المعارضة (ومع السلطة حين يتكون ضغط سياسي على الأرض وليس الآن)،
تشكيل لجنة عملياتية لإدارة المسيرات والتواصل مع التيارات الأخرى لتحقيق السلمية أو إدارة مسار للفعاليات منفصل). (راجع في هذا الصيغة التنفيذية حول هذه الإجراءات التفصيلية).

رابعاً. النزول لكل المحافظات وعقد لقاءات لتوضيح الرؤية والنقاشات حول تفصيلات ماسبق لاستيعاب الخرق الذي حدث، وكذلك البدء فعلياً في الصيغ التنفيذية على مستوى (الخطاب السياسي - بيان توضيحي، خلية لإدارة الأزمة، لجنة لإدارة التظاهرات عملياتياً).

والله المستعان.

تحياتي

محمد